مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 01 - جوان 2022

الجريمة الاقتصادية في الجزائر (أسباب تناميها)

Economic crime in Algeria (Growth reasons)

د. قارة ملاك
جامعة قسنطينة2، malak.kara@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/28 تاريخ القبول: 2022/05/20

ملخص:

أصبحت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، بالنظر الى الخسائر المادية الكبيرة التي تتضرر منها الخزينة العمومية.

يهدف مقالنا الى دراسة أسباب تنامي أحد أنواع الاقتصاد غير الرسمي (الجريمة الاقتصادية) في الجزائر.

إن أهم النتائج التي تم التوصل اليها تمثلت في أن الأوضاع الاجتماعية المتدنية هي التي ساعدت على تنامي هذا النوع الخطير من الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وأن الاجراءات المتخذة لمكافحته مازالت تعاني من نقائص كبيرة.

وقد وضعنا جملة من التوصيات نذكر أهمها: ضرورة تقليص نسبة الفقر واعادة النظر في القوانين والعقوبات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية وتشديد الصرامة في تطبيقها.

كلمات مفتاحية: اقتصاد غير الرسمي، الفقر، البطالة، الجريمة الاقتصادية

تصنيف JEL: O17,J64,O17

Abstract :

The informal economy phenomenon has become a major threat to the Algerian economy, given the significant material losses affecting the public treasury.

Our paper aims to study the growth reasons of one of informal economy genre (economic crime) in Algeria.

The most important results that have been achieved are that it is the poor social conditions that have favored the growth of this dangerous type of informal economy in Algeria, and that the measures taken to combat it still suffering from major shortcomings.

We have put forward a number of recommendations that have resulted in the need to reduce the poverty rate, review the laws and penalties for economic crimes and strengthen the rigor of their application.

Keywords : Informal economy, poverty, unemployment, economic crime

Jel Classification Codes : I36, J64, O17

1. مقدمة

إن انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مختلف دول العالم، دفع بالباحثين الاقتصاديين إلى دراستها محاولة منهم لفهمها والبحث عن أسباب تناميها من جهة، وايجاد مختلف الحلول التي تساهم في التقليل من حدتها من جهة أخرى.

تعتبر الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير، فمرور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة أزمات، كان له أثر كبير على مسيرته، ولعل من أبرزها انهيار أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانينات، وما نتج عنها من آثار سلبية حتمت على الجزائر استخدام سياسات واستراتيجيات جديدة تستجيب للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء، والتي ساعدت في المقابل على تنامي الاقتصاد غير الرسمي.

تعد الجريمة الاقتصادية باعتبارها أحد فروع الاقتصاد غير الرسمي، خطرا كبيرا يهدد الاقتصاد الوطني، نظرا لما تخلفه من آثار سلبية من الناحية: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي: ماهي العوامل التي ساعدت على تنامي الجريمة الاقتصادية في الجزائر ؟ وما مدى نجاعة الاجراءات المتخذة لمكافحتها؟

هذا ما يدفعنا الى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالجريمة الاقتصادية؟
- ما هي أسباب تناميها في الجزائر؟
- هل الاجراءات المتخذة لمكافحتها كافية للتقليل من حدتها؟

وللإجابة عن الاشكالية السابقة ارتئينا أن نضع جملة من الفرضيات تمثلت في:

الفرضية1: يعود تنامي الجريمة الاقتصادية في الجزائر إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية.

الفرضية2: انتشار الظواهر السلبية في المجتمع ساعدت على تنامي هذه الجريمة.

الفرضية3: الاجراءات المتخذة لمحاربة الجريمة الاقتصادية مازالت تعاني من نقائص.

تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على الأسباب الجوهرية التي ساعدت على تنامي الجريمة الاقتصادية في الجزائر، بالنظر إلى الإجراءات المتخذة لمكافحتها.

كما تكمن أهمية الدراسة في الموضوع بحد ذاته، فلا يمكن تجاهل خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني.

- **المنهج المتبع:** اعتمدنا في طريقة بحثنا على منهجين: الوصفي والتحليلي لتشخيص وتحليل ظاهرة الجريمة الاقتصادية، مستندين في ذلك على معطيات واحصائيات مأخوذة من مصادر موثوقة.

2. ماهية الاقتصاد الرسمي: يمكن عرضها فيما يلي:

1.2 تعريف الاقتصاد غير الرسمي: هو الاقتصاد الذي يضم كل الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالأفراد والمؤسسات غير المحمية (غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي)، والتي تعمل في إطار غير رسمي (لا تخضع لرقابة الدولة وقوانينها) (Philippe, 1984, p. 7)

2.2 أنواعه: يمكن ذكر أهم أنواع الاقتصاد غير الرسمي في الشكل التالي:

الشكل1: أنواع الاقتصاد غير الرسمي

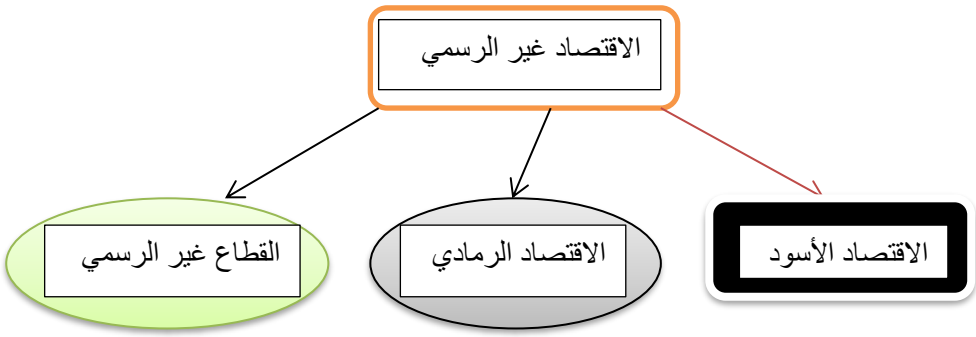

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على:

(Jean paul, 2002, p. 15)

يمكن شرح الشكل السابق كما يلي:

-**الاقتصاد الأسود:** ويسمى أيضا بالجريمة الاقتصادية، وهو يضم جميع الأنشطة غير الشرعية كتجارة مخدرات، الرشوة والفساد، تبييض الأموال، الخ...

- **الاقتصاد الرمادي:** يضم الأنشطة التي تعمل في إطار قانوني، لكن جزء منها غير مصرح به لغرض التهرب من دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي.

-**القطاع غير الرسمي:** ويضم مجموعة الأنشطة تمارس خارج الإطار القانوني ولا تتطلب مهارات عالية مقابل نظيرتها في القطاع الرسمي (قطاع الحرف التقليدية، قطاع الزراعة، النقل، الخ....).

إن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لم يعد يقتصر على الأنشطة و الحرف التقليدية المتواجدة في القطاع غير الرسمي، بل أصبح يضم بشكل كبير الأنشطة الممنوعة مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول1: الأنشطة المتواجدة في الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر

أنشطة القطاع غير الرسمي	الأنشطة غير القانونية
– أعمال منزلية والجرف التقليدية – المؤسسات الصغيرة غير المصرح بها – الدروس الخصوصية – سائقوا الأجرة غير الرسميين – الباعة المتجولون	– تجارة المخدرات – تهريب السلع عير الحدود – التجارة بالسلع المقلدة – سوق العملات الموازية – تبييض الأموال – الفساد – الجرائم المعلوماتية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

(philippe, 1997, p. 69)

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة العديد الكثير من الجرائم الاقتصادية في الجزائر، مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وعلى الخزينة العمومية بصفة خاصة.

3. تعريف الجريمة الاقتصادية: الجريمة لغة مشتقة من مادة (جرم) والجريمة أي الذنب، وتجرم عليه أي ادعى عليه ذنبا لم يحمله، وأجرم: ارتكب جرما، ويقال: أجرم عليهم وإليهم: جنى جناية. (محمد، 2020، صفحة 3)

أما من الناحية الاقتصادية، فتعرف الجريمة الاقتصادية على أنها فعل مشروع مضر بالاقتصاد الوطني (أحمد، 2020، صفحة 111).

4. أنواع الجرائم الاقتصادية: توجد أنواع مختلفة من الجرائم الاقتصادية، يمكن ذكر أهمها: غسيل الاموال وتجارة المخدرات، الرشوة، الغش الضريبي جرائم تمويل الإرهاب والتدليس، والتهريب، والجرائم الالكترونية وجرائم الصفقات الدولية،الخ... (أحمد، 2020، صفحة 125).

5. أسباب تنامي الجريمة الاقتصادية في الجزائر:

تعود أسباب تنامي الجريمة الاقتصادية في الجزائر:

1.5 الأسباب الاجتماعية: إن انتشار الفقر واتساع نطاقه وزيادة نسبته بصفة كبيرة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينات، يعود للظروف الصعبة التي مر بها هذا البلد أنذاك (عدم الاستقرار الأمني، ارتفاع الأسعار بشكل كبير نتيجة رفع الدعم، وتخفيض عملة الدينار، خوصصة المؤسسات وتسريح عدد كبير من العمال، الخ...).

يمثل الشكل التالي نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة:1990-2016

الشكل2: نسبة الفقر في الجزائر الفترة: **1990-2016**

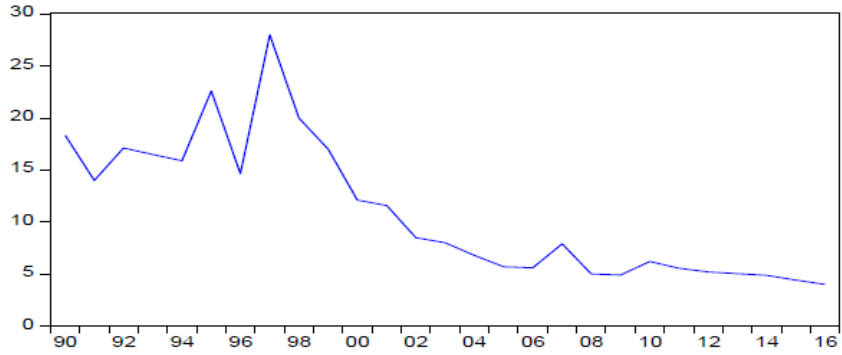

المصدر: (جميل، 2020، صفحة 367)

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن نسبة الفقر في الجزائر كانت مرتفعة ، إذ بلغت ذروتها في سنوات التسعينات(سنة 1998) بنسبة تفوق 25 %، وهذا راجع لإنخفاض أسعار البترول (سهير، 2020، صفحة 17)، والعشرينية السوداء والتدهور الأمني الذي عاشته البلاد، أين انتشرت الجرائم الاقتصادية بشكل كبير خلال هذه الفترة، لتنخفض هاته النسبة في بداية الألفينيات، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول ، وبالتالي الانتعاش الاقتصادي ، مما أدى الى رفع مستويات الأجور وخلق مناصب شغل جديدة ، لتعود وترتفع هذه النسبة في ظل جائحة كورونا ابتداء من سنة 2020 ، والتي خلفت آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني.

يمثل الجدول الموالي تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1990-1999

الجدول2: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	12,8	20,7	23,8	23,17	24,36	28,10	27,49	26,41	28,12	29,45

المصدر: (ناجي، 2002، صفحة 118).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن معدل البطالة في هذه الفترة(1990-1999 في تطور مستمر وقد سجلت أعلى معدل سنة 1999 (24.45%)، وهذا راجع الى السنوات السوداء (فترة الارهاب) التي عاشتها الجزائر، بالإضافة الى تبنيها -في اطار الاصلاحات الهيكلية - اقتصاد السوق ، وما انجر عن ذلك من خوصصة المؤسسات وتصريح العمال، الخ...

يمثل الشكل التالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)

الشكل 3: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)

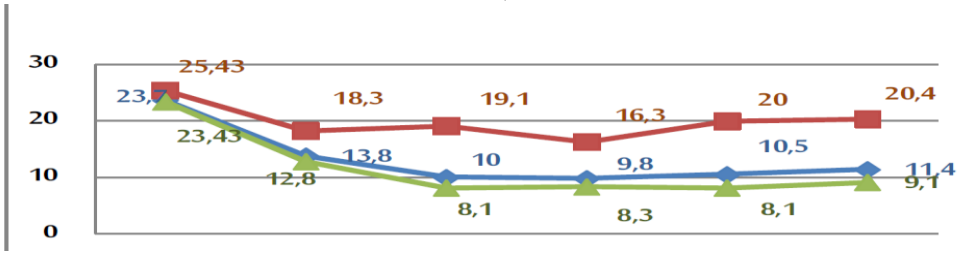

المصدر: (صبرينة، 2021، صفحة 242)

من خلال الشكل السابق، نلاحظ انخفاض في مستويات البطالة خلال سنتي 2003-2006، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة، ليعود ويرتفع مرة أخرى ويرجع ذلك إلى أن معدل الزيادة في النمو الديمغرافي في الجزائر يفوق معدل الزيادة في مستوى الفئة النشطة. (صبرينة، 2021، صفحة 243).

2.5 تجارة المخدرات وتبييض الأموال: تؤدي ظاهرتي الفقر والبطالة إلى البحث عن مصادر دخل تكون عادة غير شرعية وعلى رأسها تجارة المخدرات، هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل رهيب خاصة في السنوات الأخيرة.

يمثل الجدول التالي المجموع للكميات المحجوزة من المخدرات خلال سنتي 2019-2020

الجدول 3: المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات خلال سنتي 2019-2020

التصنيف حسب نوعية المخدرات		الكميات المحجوزة خلال سنة 2019	الكميات المحجوزة خلال سنة 2020	التغير	%
القنب	راتنج القنب	55 133,420 كلغ	88 702,581 كلغ	+ 33 569,161	+ 60,89
	حشيش القنب	8,081 كلغ	16,496 كلغ	+ 8,415	+ 104,13
	بذور القنب	897,372 غ	4 547,330 غ	+ 3 649,958	+ 406,74
	نبات القنب	1 576 نبتة	7 410 نبتة	+ 5 834	+ 370,18
الكوكايين		315 759,404 غ	32 353,827 غ	- 283 405,577	- 89,75
الكراك		--	--	--	--
الهيروين		304,105 غ	2 372,278 غ	+ 2 068,173	+ 680,09
الأفيون	خشخاش الأفيون	--	12 غ	+ 12	+ 100
	بذور الأفيون	43 غ	--	- 43	- 100
	نبات الأفيون	884 نبتة	--	- 884	- 100
المؤثرات العقلية		2 085 923 قرص 311 قارورة 840 كبسولة	6 045 289 قرص 385 قارورة	+ 3 959 366 + 74 - 840	+ 189,81 + 23,79 - 100

المصدر: (ONLCDT, 2021, p. 4)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن معظم أنواع المخدرات المحجوزة في ارتفاع مستمر، مما يدل على المجهودات الكبيرة التي تقوم بها مصالح الشرطة والدرك في هذا المجال.

يمثل الشكل الموالي تغير عدد المدمنين المعالجين حسب السن خلال الفترة 2019-2020

الشكل3: تغير عدد المدمنين المعالجين حسب السن الفترة: **2019-2020**

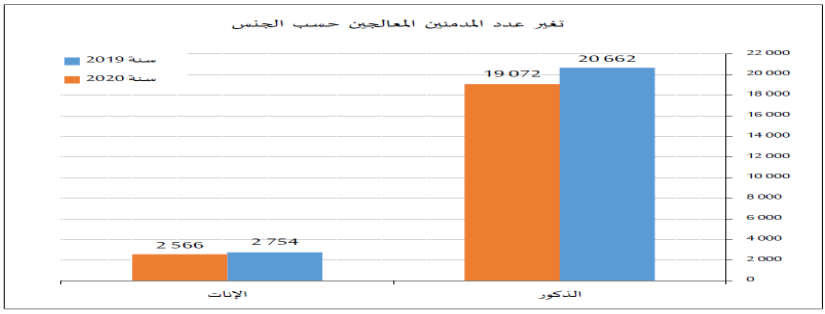

المصدر: (ONLCDT, 2021, p. 13)

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن اجمالي المدمنين المعالجين من الجنسين في انخفاض مستمر خلال سنة2020 (21638) ، مقارنة بسنة 2019 (23416)، وذلك راجع الى افتراضين:

1- إما اقلاع البعض منهم عن تعاطي المخدرات؛

2- أو زيادة الادمان على المخدرات، وعدم الذهاب الى المصحات الخاصة بمعاجة الامان.

ويرجح صحة الافتراض الثاني بالنظر الى احصائيات الجدول 02 التي تعبر عن الحجم الهائل لكمية المخدرات المحجوزة خلال الفترة 2019-2020.

ينتج عن المتجارة بالمخدرات أموال قذرة بكميات كبيرة يتم تبييضها عن طريق اعادة استثمارها في مشاريع قانونية ، بغرض تغطية مصادرها.

ينتشر تبييض الأموال في الجزائر بشكل كبير، فقد تلقت وحدة معالجة المعلومات المالية (CTRF) التابعة لوزارة المالية، ما لا يقل عن 1300 تقرير معاملات مشبوهة تتعلق بغسيل الأموال بين عامي 2017 و 2018 ، من مختلف الهيئات والمؤسسات المالية.

(Aps, 2019, p. 1)، ويتم تسجيل في كل عام مابين 500 الى 600 تقرير معاملات مشبوهة بتبييض الأموال في الجزائر.

3.5 التهريب: تشهد الحدود الجزائرية كثرة تهريب السلع والبضائع، سواء كانت محلية أو مستوردة، ففي الفترة بين 2015-2019 ، تم تسجيل حوالي 26.639 قضية متعلقة بالتهريب. (عبدالرحمن، 2021، صفحة 9).

يرجع الخبراء الاقتصاديون أسباب تزايد ظاهرة تهريب الأموال إلى خارج الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى السوق السوداء للعملة الصعبة، التي يدار بها حجم نقد هائل قدرتها تقارير دولية وخبراء جزائريون ما بين 30 إلى 40 مليار دولار. وقد تكبد الاقتصاد الجزائري خسائرا من هذه الظاهرة في 2016 و2017 وصلت الى أكثر من 36 مليار دولار، حسب تقديرات وزارتي التجارة والمالية الجزائريتي (يونس ب.، 2019، صفحة 2).

4.5 الجريمة المعلوماتية: تستهدف الجرائم الإلكترونية الضحايا من الأفراد وحتى الشركات الكبيرة، وذلك عبر طرق مختلفة مثل التصيد الاحتيالي والتثبيت غير المشروع للبرامج الضارة. الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الدخل، والإضرار بالسمعة، وتكبد خسائر مالية وتشفير البيانات بالفيروسات التي لا يمكن معالجتها إلا عن طريق دفع مبالغ مالية لقراصنة الانترنت.

لقد تم احباط سنة 2021 حوالي مليون و242 ألف و801 محاولة هجوم إلكتروني وقرصنة من مختلف أنحاء العالم ، استهدفت مواقع الكترونية جزائرية. (يونس ب.، 2022، صفحة 3)

6-الاجراءات المتخذة لمكافحة الجريمة الاقتصادية في الجزائر: بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجهات المعنية لمكافحة مختلف أنواع الجزائم القتصادية في الجزائر، إلا أنها مازالت تعاني من نقائص بالنظر الى كبر حجم هذه الجزائم وانتشارها في الجزائر في السنوات الأخيرة، ويمكن ارجاع هذه النقائص الى مايلي:

- كبر حجم الجزائم الاقتصادية في الجزائر وتنوعها، مما أدى الى صعوبة التحكم فيها؛
- عدم الصرامة في تطبيق القوانين والعقوبات المتعلقة بهذه الجزائم؛
- نقص كفاءة وخبرة أعوان ومصالح الأمن في مكافحتة مثل هذه الجزائم ؛
- حداثة الأجهزة والتقنيات المستخدمة من قبل المجرمين، ممايصعب من إجراءات ومهام الجهات المعنية في مكافحة مثل هذه الجزائم.

7. تحليل النتائج:

من خلال ما سبق ومن خلال تعرضنا لمختلف أسباب تنامي الجريمة الاقتصادية في الجزائر، توصلنا الى النتائج التالية:

- إن انتشار الفقر وتدني مستوى المعيشة في الجزائر، وارتفاع البطالة أدى الى البحث عن طرق غير قانونية من أجل كسب المال، وتحقيق الربح السريع، مما أدى الى انتشار الجرائم الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير، وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية1** التي تقول:" يعود تنامي الجريمة الاقتصادية في الجزائر الى تدهور الأوضاع الاجتماعية" .
- ارتفاع الإدمان على المخدرات في الأوساط الشبابية والقصر وفئة الإناث في الجزائر في الآونة الأخيرة، ساعد على تنامي الجرائم الاقتصادية (بصفة خاصة: تجارة المخدرات، الجرائم الالكترونية) ، وهذا ما يثبت **الفرضية 2**، والتي تقول:" انتشار ظواهر سلبية في المجتمع ساعدت على تنامي الجريمة الاقتصادية في المجتمع.
- بالرغم من المجهودات المبذولة لمكافحة هذه الجرائم، إلا أنها مازالت تعاني من نقائص، بالنظر الى التنامي المستمر للجرائم الاقتصادية في الجزائر، وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية3**، التي تقول: "الاجراءات المتخذة لمحاربة الجريمة الاقتصادية تعاني من نقائص".

5. خاتمة

إن ظاهرة الجريمة الاقتصادية في توسع مستمر، مما يستدعي سن المزيد من التشريعات والأنظمة ورسم السياسات والاستراتيجيات بهدف مكافحتها والتصدي لها، بالنظر الى التغيرات والظروف الراهنة المتزامنة مع تطور أنماط الجرائم الاقتصادية.

لقد توصلت دراستنا الى النتائج التالية:

- الطابع الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو الجرائم الاقتصادية التي أصبحت في تنامي مستمر في الآونة الأخيرة.
- تفشي المخدرات في الأوساط الشبابية، كان له دافعا قويا في دعم الجرائم الاقتصادية، والإنحلال الأخلاقي في المجتمع الجزائري.
- ساعد التطور التكنولوجي السريع على استعمال تقنيات حديثة من قبل المجرمين تساعدهم في كثيرا في عملياتهم الاجرامية.
- تدني مستوى المعيشي وانتشار الفقر، يؤديان إلى اتباع طرق ملتوية وغير قانونية بحثا على المال.

يمكن وضع جملة من الاقتراحات تتمثل في:

–ضرورة تحسيس المجتمع المدني الجزائري خاصة فئة الشباب منه بخطورة الادمان على المخدرات وعواقبه الوخيمة، وذلك باستخدام وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

– التشجيع في تنويع الاستثمار في قطاعات مختلفة بغية خلق مناصب شغل وتقليص نسبة البطالة

– ضرورة التوسيع في خبرة أعوان المصالح المعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية، عن طريق فتح لهم تربصات خارجية بغية تحسين مستواهم في هذا المجال.

–الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في محاربة الجرائم الاقتصادية، وتبادل الخبرات معها.

– التشديد الصارم في تطبيق العقوبات على مرتكبي الجرائم الاقتصادية، بغية التقليل منها.

6. قائمة المراجع

1–Aps,(2019) Blanchiment d'argent: pas moins de 1.300 déclarations de soupçon enregistrées en 2017-2018,(www.asp.dz/economie), (consulté le 28.12.2020).

2-Jean paul Gouvrévitch, (2002) , l'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, Edition carne daw, France.

3-Philippe Barthelemy,(1984), économie souterraine, édition économica, paris.

4–philippe Barthelemy,(1997), économie souterraine et structures industrielles dans les pays de la Communauté européenne, revue Région et développement, n°05.

5-أحمد محمد المشهدين،(2020)، الجرائم الاقتصادية، أنواعها وطرق مكافحتها والوقاية منها، مجلة العلوم القانونية ، المجلد 20، رقم 274.

6- محمد سخري،(2020)، الجريمة الاقتصادية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية،(www.politics-dz.com)، (أطلع عليه يوم15.02.2021).

7- محمد جميل مراد بودبة،(2020) ،أثر التطور المالي على الحد من معدلات الفقر في الجزائر دراسة قياسية، مجلة دفاتر MECAS ،المجلد16، العدد2.

8- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها،(2021)،تقرير حول نشاطات مكافحة المخدرات والادمان عليها الحصيلة السنوية 2020، http://onlcdt.mjustice.dz، (أطلع عليه 2021.05.01).

9- سمير شرقوق، وهيبة قحام، (2020)، تقلبات أسعار لنفط والمرض الهولندي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2018، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة 2، المجلد6، العدد1.

10- عبد الرحمن حامدي، (2021)، تنامي ظاهرة التهريب وتأثيرها على الأمن الوطني للجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، المجلد 32 ، العدد1.

11- صبرينة طلبة، (2021)، قراءة في سياسات سوق العمل النشطة في الجزائر للفترة: 2007-2019،مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال جامعة العربي تبسي،المجلد4،العدد01.

11- ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي،(2002)، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع مخبر المغرب العربي، مجلد1، العدد1.

12- يونس بورنان،(2019)، الجزائر تحبط تهريب 80 مليون دولار خلال 2018، (www.al-ain.com، (اطلع عليه يوم05.05.2021).

13- يونس بورنان،(2022)، حصيلة رسمية... الجزائر تحبط مليون هجمة الكترونية سنة 2021 2018، (www.al-ain.com)، (اطلع عليه يوم2022.01.15).